

## النشطاء والأساتذة في مواجهة قمع السلطة

في الخامسة من صباح ٢٠ فبراير ٢٠٠٣ داهمت قوة مهمات خاصة مشتركة من عملاء الإف بي أي والأمن الداخلي بتسلحتها الثقيلة منزل البروفيسور سامي العريان وألقت القبض عليه أمام زوجته وأطفاله الخمسة. كان العريان أستاذًا لعلم الحاسبات مُعينا في جامعة جنوب كاليفورنيا. وكثعد المدافعين البارزين عن القضية الفلسطينية، كان العريان عضوا مؤسسا لمشروع الدراسات الإسلامية العالمي، والجمعية الإسلامية بأمريكا، وتحالف تامبا باي للعدالة والسلام، ومنظمة هيلزورو للتقنم والمساواة. بعد مجرد أسابيع من ٩/١١، هاجم بيل أوريلي البروفيسور العريان مُصَوِّرا إياه علي أنه إرهابي في وقت كان الجمهور الأمريكي يبحث عن كباش فداء.

كان العريان ناقداً مُفوّهاً لاحتلال إسرائيل لفلسطين، ومناصرًا لحقوق الفلسطينيين، وناشطًا في مجال الحقوق المدنية. كان قد التقى الرئيس بوش وكلينتون، وحضر مع كارل روث مؤتمرًا بالبيت الأبيض لاستعراض المعلومات. كان مواظبًا على العمل مع الحكومات الفدرالية والمحلية، وبحسب ما يبين ألكساندر كوكبيرن، كان كثيرًا ما يلتقى «بالقيادات الاستخباراتية والعسكرية والقيادة المركزية بمكتب أمريكا الفدرالي بمكنديل، ويدعو «مسئولى الإف بي آى وغيرهم لحضور اجتماعات المجموعات التى ينتمى إليها». من المفارقات أن العريان مارس الضغوط على الكونجرس من أجل إلغاء القانون الذى يسمح باستخدام الأدلة السرية (HR2121)، وكان الدافع لحملة هو احتجاز مازن النجار، صهره ومدرس اللغة العربية بجامعة جنوب فلوريدا، بأسلوب غير قانونى وبناء على أدلة سرية، حيث لم توجه إليه أى تهمة بإطلاقه. بعد أن وضعته تحت المراقبة لعشر سنوات، اتهمت وزارة العدل العريان بأنه

يترأس العمليات شمال الأمريكية للجهاد الإسلامى الفلسطينى (PIJ). وفيما كانت جانيت رينو قد ظلت تُخضعه هو والنجار للمضايقات والتحرشات طوال التسعينيات، إلا أنها استجابت للقانون الدستورى لدى إلغاء تشريع الأدلة السرية. أما چون أشكروفت، فقد جعل شخصياً، من العريان هدفاً رئيسياً له بعد ٩/١١. ظهر على شاشات التلفزة فى اليوم التالى لإلقاء القبض عليه وأعلن قائمة من الاتهامات الموجهة إليه وعددها ٥٠ تهمة من بينها مخططات مزعومة لشن هجمات إرهابية بالولايات المتحدة وإسرائيل. سبقت محاكمة العريان التى استغرقت ستة أشهر، فترة حبس انفرادى وحشى مدتها عامان كلفت الحكومة ٥٠ مليون دولار. تتضمن التفاصيل المغتية للمحاكمة وجود قاضٍ منحازٍ بفجاجة للدعاء؛ واستخدام ٢٠٠ من ٢١٠٠٠ ساعة لحادثات تليفونية عددها ٤٧٠٠٠٠ تم التتصت عليها وتسجيلها، ومُنع محامى الدفاع من الاطلاع عليها فى البداية؛ والاعتراف بقرائن ظرفية تضمّر الجرم بالتلازم،

وتوظيف كتيبة من الشهود المنحازين يتضمنون عشرات العملاء الإسرائيليين. وفي النهاية تمت تبرئة العريان واثنين من المتهمين معه من ثمانٍ من تلك التهم، وصوتت ١٠ مقابل اثنين من المحلفين على براءة المتهمين من باقى التهم. وعلى الرغم من دوافع المحاكمة السياسية الواضحة وتبرئة الغالبية الساحقة من المحلفين للمتهمين إلا أن المدعى العام للولايات المتحدة أقسم على إعادة محاكمة البروفسور.

أجبرت الضغوط النفسية والمالية على أسرته، العريان على القبول بأحد أندفوع حيث اعترف بأنه منذب بإحدى التهم - أى أنه كان على اتصال بأناثس «مرتبطين» بالجهاد الإسلامى الفلسطينى، كما اعترف بأنه وكُل محامياً للدفاع عن صهره فيما كان محتجزاً بناء على قرائن سرية، مما يعنى أنه وقّر الاستشارة لمتهم لم توجه له أية اتهامات ناهيك عن إدانته بأية جريمة. كان لهذا الدفع أن يؤدى إلى الحكم عليه بأقل عقوبة تتضمن الفترة التى قضاها فى الحبس على أن يجرى ترحيله من الولايات المتحدة فى أعقاب ذلك. بيد أنه أثناء المحاكمة أكد القاضى جيمس موودى أن محكمته لم تراعى مبادئ العدالة وذلك من خلال اتهامها العريان بأن «يديه ملوثتان بالدماء» هذا على الرغم من جميع الأدلة التى تثبت عكس ذلك، ثم الحكم عليه بالعقوبة القصوى.

احتجت منظمة العفو الدولية قائلة إن ملابس احتجاز البروفسور كانت «قاسية وعقابية» وبيّنت أنه أخضع لمضايقات عنصرية، ولأنواع من الحرمان والترهيب الجسدى بواسطة حراس السجن والمسئولين. وفى تلك الأثناء، قام جوردون كرومبيرج المدعى الفدرالى المعروف بكرهه للإسلام بإصدار ثلاثة أوامر استدعاء للعريان للإدلاء بالشهادة أمام هيئة المحلفين العليا بفرجينيا والتى كانت تُجرى تحقيقات عن منظمة خيرية إسلامية، رفض البروفسور المثول أمامها فى كل مرة لأن الطلب كان ينتهك «اتفاق عدم التعاون» الذى يسمح له بالامتناع عن الإدلاء بالشهادة فى قضايا أخرى. وبعد إضرابه عن الطعام لمدة ٦٠ يوماً فى عام ٢٠٠٧، بدأ العريان إضراباً آخر فى مارس عام ٢٠٠٨ احتجاجاً على قرار كرومبيرج بإعادة تشكيل هيئة محلفين

عليا ثلاثة عشية الإفراج عنه في إبريل، وبحسب ما قاله جون تورلي كبير مستشاري العريان فإن «وزارة العدل، وبعد أن خسرت القضية بفلوريدا سعت بصراحة إلى مدّ أمد احتجازه من خلال تشكيل سلسلة متصلة من هيئات المحلفين العليا».

لم تكن معاملة العريان على الجبهة الأكاديمية أقل بشاعة. قامت جودي جنشافت رئيسة جامعة جنوب فلوريدا، وذات التطلعات السياسية بإلقاء تعاهد الجامعة مع البروفسور العريان مع تجاهل مطلق للإجراءات المناسبة. لم تتخذ جنشافت أى احتياطات لحماية العريان حينما تدفقت التهديدات بموته على الجامعة بعد اضطرهاد أورلي له وتشهيره به. بدلا من ذلك، قامت دونما إبطاء بتجاهل الإجراءات، وبيخته، وأنهت تعاقده جورا وبمخالفة للقوانين هذا على الرغم من احتجاجات اتحاد الأساتذة الجامعيين. وبالمثل، أسمى نيك بيرد رئيس مجلس أمناء الجامعة العريان «إرهابيا» و«سرطانا» وألقى بذلك حقه في التحكيم العادل. كان جيد بوش هو من عين بيرد ومعظم أعضاء المجلس، وثمة شكوك كثيرة في أنه هو من دفع وزارة العدل لاتخاذ الإجراءات ضده.

وطوال تلك المحنة عملت معظم وسائل الإعلام المحلية والقومية ابتداء من تامبا تريبيون وحتى نيوزويك وفاكتور التي يترأسها أورلي، على إثارة حفيظة الأمريكيين وحقنهم ضده. نُشرت عدة مئات من المقالات حول قضية العريان، خلطت جميعها بين المزاعم والاتهامات والوقائع وشيطنت العريان حتى بعد تبرئته بل إن بعض المقالات أوجحت بأن قبوله بأحد الدفوع كان اعترافا منه بالجرم هذا على الرغم من الأدلة الساحقة على عكس ذلك. تعتبر قضية البروفسور العريان نموذجا على قيام الولايات المتحدة بمأسسة ثقافة التخويف والتهديد والتي كانت موجودة من قبل ضد المعارضين المفوهين لإسرائيل ولسياسة أمريكا بالشرق الأوسط. ظل اضطرهاد الناشطين والأكاديميين المناصرين للحق الفلسطيني قائما منذ عقود. بيد أنه، فقد قامت الدولة وإعلام الإثارة وأعضاء من الحزبين الجمهوري والديموقراطي بتشكيل رابطة مع المجموعات الموالية لإسرائيل، والإنجيليين المتطرفين، والتنظيمات الطلابية

ومراكز الأبحاث اليمينية والأكاديميين الفاشلين والانتهازيين من أجل خلق بيئة مستساغة لتخويف وترويع النشطاء والأكاديميين المناصرين للحق الفلسطيني في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠١. يركز هذا الفصل إلى حد كبير على محنة الأبياتذة والطلبة المسلمين الذين يُستهدفون بالمضايقات والتحرشات ناهيك عن احتجازهم. وعلى الرغم من أن هذا القمع لا يقتصر على الأكاديميين والطلبة والناشطين العرب والمسلمين حيث إن الجاليات العربية والمسلمة الأمريكية تعاني من «ثقافة القمع» هذه بدرجة تفوق غيرها كثيراً.

ترمز قصة سامى العريان إلى الضغوط التي يزرع تحتها أفراد الجالية والأكاديميون. سبق اضطهاده ٩/١١ حيث قامت وزارة العدل بمطاردته وتوجيه تهمة تدميرية إليه، ثم قامت بتبرئته في التسعينيات، لكن براءته حفزت مكتب المدعى العام الأمريكى والإف بى أى على الاستمرار فى التنصت على هواتف عائلته وإبقاء أفرادها تحت الرقابة. وفى واقع الأمر، فقد كان كلما ظهر صدق شخصيته العامة ونشاطه السياسى، عمدت الحكومة والإعلام ومجموعات المصالح والولاءات على تصويره على أنه إرهابى يُتقن أساليب التخفي. فى عصر «الحرب على الإرهاب» ظهرت بصمات الرابطة المكونة من الشرائح الحكومية العليا، واللوبيات ومجموعات المصالح والولاءات، ومراكز الأبحاث و«خبرائهم» والإعلام لتثبت تورطهم فى قضية العريان. كان الرئيس بوش أثناء انتخابات عام ٢٠٠٠ قد استخدم مصداقية البروفسور لخطب ودّ المسلمين بفلوريدا، لكنه سرعان ما انقلب عليه وحول العريان إلى «بعبع» متطرف وأرسى بذلك مسابقة لانتهاك حقوق الناشطين والأكاديميين المدنية، وإلى جانب أساليب ستيف إمرسون وبيلى أوريلى المكارثية، تجاهل الإعلام بأسلوب صارخ وفتح حقوقه المدنية وخرق افتراض براءته وأدانه فى أعين الجماهير وتغاضى متعمداً عن الحكم ببراءته وجعل من إخفاق هيئة المحلفين فى التوصل إلى إجماع رغم الغالبية الساحقة التى أيدت براءته، وكذلك استخدام العريان لأحد الدفوع، جعل منها حكماً بالإدانة. كرست مجموعات المحافظين الجدد والصهاينة، والخبراء والمواقع الإلكترونية

بدءاً من فريدم سنتر لدايفيد هو رويترز، وميدل إيست فورم لدانيل بايبس إلى مواقع الناشونال ريفيو وهيرتدج فاوندیشن وميليتانت إسلام مونيتر) كرست طاقاتها ومواردها اللامحدودة لتجعل من العريان أمثلة، وفيما أنه من المحتمل أنها جميعها كانت تعمل مستقلة عن بعضها إلا أن مجمل أثر جهود تلك المؤسسات، والنشطاء والمنظمات مجتمعة وكذلك جهود البيت الأبيض والكونجرس أدى إلى إرساء مناخ من الترويع المضمّر ناهيك عن القمع التام. كان لهذا المناخ أثره القاعل في إثباط المعارضة الصريحة العلنية من قبل المجموعات العربية والمسلمة والأكاديمية للحرب على الإرهاب واحتلال العراق وأفغانستان ومعاملة إسرائيل الوحشية للفلسطينيين.

### التحكم في دراسات الشرق الأوسط:

بعد ٩/١١، وفقاً للوثائق القانونية تم احتجاز ٥٠٠٠ عربي ومسلم، دون توجيه أية تهمة لمعظمهم. تم احتجاز كثير منهم في سجون سرية وإجراء محاكمات سرية لهم، وترحيلهم أو تسليمهم لبعض الأنظمة القمعية الحليفة لسجنهم وتعذيبهم.

وكما توضح حالة البروفسور العريان، يشعر الأكاديميون العرب والمسلمون بالضغوط الحادة العميقة لثقافة القمع القومية هذه، وينتمى كثير من الأكاديميين الذين مروا بضغوط مهنية وخبروا الترويع، وتلقوا تهديدات بالموت، وواجهوا مشاكل تتعلق بعقودهم الدائمة مع الجامعات، ونقاشات خلافية حول التعاقد معهم، وعدم منحهم تأشيرات سفر، كثير منهم ينتمون إلى الجاليات العربية والإسلامية الأمريكية. كانت نادية أبوالحاج، وشهيد علام، وكفين بارت، وبشارة دومانى، وحמיד دباش، ورشيد الخالدي، وسارى مقديسى، وجوزيف مسعد، وعلى مزروعى، وأمينة بقرلى مكلود ووديع سعيد من بين أبرز الأكاديميين الذين تعرضوا لتلك الضغوط. وبالمثل، استهدفت مجموعات المصالح السياسية والإعلام والحكومة، علناً، الأكاديميين فى مجال دراسات الشرق الأوسط.

كان الاضطهاد قد بدأ منذ فترة، حتى قبل أن ينشئ جوزيف ليبرمان، وهو من صقور المحافظين الجدد، ولين تشينى، وشاؤول بيلو الصهيونى اليميني، وهانك براون

السناتور السابق وعضو المحافظين المتشددين، والذي كان، ويصفته رئيس جامعة كلورادو قد أنهى عقد وارد تشرشل دون سند قانوني، قبل أن ينشيء هؤلاء «مجلس الأمناء والخريجين الأمريكي ACTA» الذي يزعم أن «تهديد الحرية الأكاديمية يأتي من الداخل. وأن البرابرة ليسوا على الأبواب، بل داخل الأسوار». المقصود بهذا الكلام المُشَفَّر هو إخضاع الأبحاث والدراسات النقدية في المجال الأكاديمي والتي قد تواجه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بل وتساؤل فرضيات سمو الثقافة الأمريكية البيضاء، إخضاعها للوائح والتنظيمات الرقابية. بعد ٩/١١، وجد السياسيون الموالون لإسرائيل والاكاديميون المزيّفون، واللوبيات، ومجموعات الولاءات والمناصرة أرضاً خصبة في إطار تلك الثقافة. انضمت كثير من تلك المجموعات والسياسيين إلى ACTA على أمل التحكم في دراسات الشرق الأوسط وصادقت على مشروع قانون الدراسات الدولية في التعليم العالي «الذي تبناه عضو الكونجرس باتريك تيبيري ومعه ثلاثة عشر عضواً من الحزبين.

كان مشروع قانون مجلس النواب H.R.509 نسخة أعيد تشكيلها H.R. 3077 التي كتبها العضو اليميني بيتر هوكسترا وطرحت على المجلس في الذكرى الثانية لأحداث ٩/١١. قصد بالتشريع أن يكون «تعديلاً» على عنوان تشريع [يلخص محتواه] Title IV لقانون التعليم العالي عن العام ١٩٦٥ الذي يقضى بتوفير التمويل الفدرالي لبرامج دراسات المناطق. لا يمول Titel IV فقط مراكز أبحاث دراسات المناطق بل أيضاً يوفر منحا دراسية لمئات الطلبة الذين يحتمل لهم أن يصبحوا بعدئذ أكاديميين ومهنيين ومسؤولين حكوميين. تمت الموافقة على الفور على H.R.3077 وأحيل إلى مجلس الشيوخ حيث دخل على النسيان بعد إرساله إلى لجنة الصحة والتعليم والعمل والمعاشات في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٢. ظهر التشريع مرة أخرى مع H.R. 509 الذي كتبه تيبيري وتم تعديله في ١٦ يونيو ٢٠٠٦ في اللجنة الفرعية للتعليم المختار ويُعث به إلى لجنة التعليم وقوة العمل حيث يظل هاجعا إلى الآن.

في واقع الأمر فإن المقصد من ذلك التشريع كان إعادة ضبط دراسات الشرق

الأوسط ووضع معايير لها أو بحسب ما قاله تيرى فإن مشروع القانون «سيشجع مؤسسات التعليم العالى لأن تكون أكثر استجابة للمناخ الكوكبى الراهن»، وأضاف أن «مشروع القانون يوضح أن البرامج المدرجة تحت العنوان ٧١ من قانون التعليم العالى عليها أن تدعم البرامج الفدرالية فى مجال اللغات الأجنبية ودراسات المناطق والبيزنس الدولى وتنسق معها». ذلك لأن التشريع يهدف إلى إنتاج «الجيل القادم» من المتخصصين «الذين باستطاعتهم توفير المساعدة للحكومة وللقطاع الخاص». وإلى جانب نظرة التشريع النفعية والشركائية والسياسية لدراسات الشرق الأوسط، فهو يحتل أرضا جديدة فى رغبة الدولة فى التحكم فى المجال الأكاديمى وبخاصة فى الدراسات البحثية والأبحاث الناقدة فى قاعات الدراسة وفى أوساط أعضاء هيئات التدريس والطلبة الذين يدرسون الشرق الأوسط. لا يُخفى كاتبو التشريع رغبتهم فى إدارة دراسات المناطق جزئيا، بما فى هذا تشكيل مجلس استشارى يمد وزير التعليم والكونجرس بالمشورة حول ما تحتاجه الحكومة من خبرات وكذلك القطاع الخاص والتعليم وذلك من أجل الارتقاء بفهم أمريكا للعالم والاشتبك معه». سيقوم ذلك المجلس بإصدار «توصيات تعكس وجهات نظر متنوعة ومدى كاملا من الآراء بشأن مناطق العالم واللغات الأجنبية والشئون الدولية». وهذا المجلس بوتقة سياسية تتكون من ثلاثة أعضاء يعينهم وزير التعليم واثنين يعينهم مجلس النواب واثنين من قبل مجلس الشيوخ، وينبغى أن يمثل اثنان من هؤلاء السبعة «الوكالات الفدرالية المسئولة عن الأمن القومي». من ثم سيكون هؤلاء مفوضين بدراسة عينة من الأنشطة المدعومة المدرجة تحت هذا التشريع ورصدها وتقويمها وتقييمها وذلك لإصدار توصياتهم إلى وزير التعليم والكونجرس من أجل تحسين تلك البرامج والتأكد من أنها توفى بمتطلبات هذا العنوان. وفيما أن «المجلس» غير مسئول أمام أحد، إلا أن اللغة الشركائية للتحكم فى الجودة هى الوسيلة التى بها يكتسب الكونجرس، ووزير التعليم، والأمن الداخلى، ومجموعات المواولة واللوبيات نفوذا على الأبحاث الأكاديمية والطلبة وقاعات المحاضرات. باستطاعة المجلس التهديد بإبطال استحقاق

إحدى المؤسسات لـ Title iv وللممول إذا لم تمثل نظرة «متوازنة»، أى تقوم بتكريس وقت متساو للنسخة الأمريكية والإسرائيلية الرسمية للسياسة والتاريخ.

يشترط H.R.509 أيضا على البرنامج المتلقى [للتمويلات] أن يتيح الهيئات التوظيف الحكومية والولايات الخاصة لقاء الطلبة وإعطائهم معلومات عنهم وذلك بهدف منح الطلبة فرصاً للدراسات العليا أو الوظائف بعد تخرجهم» وإذ لم تدعن الجامعات المتلقية لتفسير المجلس الاستشارى لمهمة Title IV تمنع عنها التمويلات. نقدت معظم كبرى الجمعيات المهنية فى هذا المجال مثل جمعية اللغات الحديثة MLA، واتحاد أساتذة الجامعات الأمريكية AAUP واتحاد دراسات الشرق الأوسط MESA، نقدت هذا التشريع لأنه «يخفى أجندة سياسية خلف اهتمامه بالكفاءة».

يعمل قانونا H.R.509 و3077 بتناغم مع تشريع آخر من أجل إدارة حرية الكلام، والتقى الناقد فى قاعات المحاضرات، والأبحاث الموضوعية حول الشرق الأوسط، يستهدف «قانون الوطنية PATRIOT Act» الأكاديميين العرب والمسلمين فى مجال دراسات الشرق الأوسط. تسمح الفقرة ٤١١ من القانون للحكومة بترحيل الأجانب ممن لهم أوضاع قانونية (بما فيها الإقامة الدائمة) بالولايات المتحدة على أساس «الارتباط» بمنظمات متهمة بوجود صلات لها مع «الإرهاب». استخدمت إدارة بوش هذا النص لمنع حصول طارق رمضان على تأشيرة دخول.

رمضان من مواليد سويسرا، وهو حفيد حسن البنا وأكاديمى فى مجال الدراسات الإسلامية ومثقف عام. وفيما تركز أبرز أعماله على المسلمين فى أوروبا، إلا أنه كتب مقالات ناقدة لإسرائيل واحتلال العراق، واستخدام التعذيب، وسجون السى أى إيه السرية وإجراءات الحكومة لتقويض الحريات المدنية الأساسية. كان قد قبل منصب أستاذ كرسي بجامعة نورثام بالولايات المتحدة لكن وزارة الخارجية ألغت تأشيرة دخوله على أساس أنه كان قد تبرع بتسعمائة وأربعين دولار لمنظمتين خيريتين (مجموعة فرنسية وفرعها فى سويسرا) ترعيان شئون الفلسطينيين. أيضا، لجأ مكتب المدعى العام للولايات المتحدة للاستناد إلى الفقرة ٤١١ من قانون Patriot

لمقاضاة سامى عمر الحسين طالب الدكتوراه السعودى بجامعة إيداهو البالغ من العمر ٢٤ عاما والأب لثلاثة أطفال، وذلك لأنه تطوع لإدارة عدد من المواقع الإلكترونية الإسلامية، وكان بعضها قد امتدح العمليات الانتحارية بإسرائيل والشيشان. لم يقدم المدعون الفدراليون أية أدلة أو قرائن على أنه كان يدعم العنف بالخارج أو بداخل الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن هيئة المحلفين بايداهو برأته، إلا أنه، ومثل النجار، ظل معتقلا ثم تم ترحيله رغم قانونية إقامته بالولايات المتحدة.

ومثل قانون باتريوت، يسمح قانون REAL ID لعام ٢٠٠٥ للحكومة الفدرالية بترحيل أى شخص ينتمى إلى جماعات ترى الولايات المتحدة أنها مرتبطة بنشاط «يتصل بالإرهاب» أو يمدّها بالمال، أو يصادق عليها، أو يتواجد مع أعضائها أو مناصريها، ترحيلهم وعدم منحهم حق اللجوء. تبين منظمة العفو الدولية أنه وفقا للفقرة ١٠٣ من هذا القانون يصبح أى شخص عرضة للترحيل إذا عجز عن إثبات، وفقا «لأدلة واضحة ومقنعة» أنه/ أنها لم يكن يعرف/ تعرف أن المجموعة التى يؤيدونها لم تتورط فى أية أنشطة إرهابية وفقا للتعريف الضعيف لهذا اللفظ، وأن هذا النوع من التشريعات لا يقلب فقط مبدأ أن «الإنسان برىء حتى تثبت إدانته» رأسا على عقب وذلك بإلقائه مسئولية إثبات البراءة على المتهم، بل أيضا يعرض الأكاديمين والباحثين الذين يدرسون التنظيمات السياسية فى الشرق الأوسط لمخاطر جمة.

يقترح مشروع قانون «منع الرذيلة العنيفة والإرهاب المحلي» الذى وافق عليه مجلس النواب مع معارضة ستة أصوات فقط إقامة «مراكز امتياز وفضائل» فى الأحرام الجامعية وذلك لنقل «الحرب على الإرهاب إلى مستنبتاته المحلية» لمواجهة «الإرهاب الذى ينمو محليا» و«العنف القائم على أسس أيديولوجية». كتب بريان چنكينز عضو مؤسسة راند والذى يُطلق عليه «صائد الإرهابيين» مشروع القانون هذا الذى ينص صراحة على أنه يطمح لقمع العصيان المدنى وأنشطة العدالة الاجتماعية التى يقودها داخل الأحرام الجامعية وخارجها مجموعات الطلبة المسلمين، والمنظمات المناوئة للعولمة والبيئيون والأناركيون.

أدت التشريعات القومية وتشريعات الولايات المتحدة إلى إرساء مناخ دفع الأكاديميين والنشطاء، وبخاصة غير المواطنين منهم، إلى ممارسة الرقابة الذاتية على أحاديثهم واعتراضاتهم، وإلى التقييد الذاتي لأفعالهم وإجراءاتهم العامة والعلنية، وإلى الحذر والحيلة البالغة لدى اختيارهم لرفاقهم ومعارفهم. تُبدى الحكومة علناً عزمها على مطاردة الأكاديميين الذين يتجاسرون على بث نقدهم لسياسة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط في أوساط التيار السائد. عمل هذا المناخ بفعالية على إخراس أصوات الأكاديميين العرب والمسلمين، وخاصة شباب الباحثين منهم، والمهاجرين القانونيين، ومن لديهم إقامات دائمة أو من هم مواطنون مُجنسون.

#### التنسيق من أجل خلق مناخ الخوف:

بدأ اضطهاد الأكاديميين والمنتقدين مع صعود إدوارد سعيد واحتلاله مكانة مرئية مرموقة في وسائط الإعلام السائد الأمريكية وفي الحياة السياسية في ثمانينيات القرن الماضي. أُطلق على سعيد، في الثمانينيات والتسعينيات، بصحافة نيويورك والصحافة القومية لقب «بروفسور الإرهاب» وغير ذلك من النعوت العنصرية، ويُعتَبَر هذا خيراً مقارنة بتفجير مكتبه في جامعة كولومبيا بالقنابل الحارقة عام ١٩٨٥، أو بمخططات عصابة مكافحة التشهير اليهودية لقتله هو ورشيد خالدي عام ١٩٩٠. تصور «كتائب الصدمة» التي تشن تلك الهجمات أساتذة دراسات الشرق الأوسط أشخاصا معادين للسامية، يساريين متطرفين ومتعاطفين مع الإرهابيين، بل يكادون يكونون متحالفين مع القاعدة. انهال البُحاث المتعصبون العنصريون من أمثال دانييل بايبس ومارتن كرايمر وفؤاد عجمي وبرنامج لويس ودعاة الإسلاموفوبيا من السياسيين «الأرقيّة» من أمثال دايفيد هورويتز وروبرت سبنسر، انهالوا بالاتهامات على أساتذة دراسات الشرق الأوسط والأكاديميين في المجال بأنهم يسوغون «الإسلام المتطرف» ناهيك عن «تمكين» التطرف ذاته. فضع عدد غير قليل من التعليقات والمقالات أمر هؤلاء النقاد بصفتهم «أرقيين» سياسيين وكتّاباً عنصريين، كما تم نشر عدد من المصنّفات الجيدة التي تبين تآكل حرية الكلام في الأوساط الأكاديمية و«حصار» دراسات

الشرق الأوسط، ومن أهمها تلك الدراسات التي قام بها بشارة دومانى، وجيل بينين وزخارى لويمان رئيس اتحاد دراسات الشرق الأوسط، وكلها دراسات لافتة وذلك لأهمية القائمين عليها وتمكنهم من هذا المجال.

ويما أن «اتحاد دراسات الشرق الأوسط MESA» هو أهم اتحاد مهني في هذا المجال على مستوى العالم، نجد أنه الهدف الرئيسي للهجمات. وبصفته المهنية هذه، فقد دافع بشدة عن حرية أعضائه الأكاديمية، وعرف الجمهور بمحنة كثير من الزملاء في مجال دراسات الشرق الأوسط. وبالمثل، فقد قام اتحاد أساتذة الجامعات الأمريكية AAUP بإعلان إدانته للتشريعات القومية التي تهدف بوضوح إلى إخضاع دراسات الشرق الأوسط للوائح التنظيمية ناهيك عن التجسس على أعضاء هيئة التدريس بها. وفي هذا الصدد، فقد غدا هذا الحصار لأقسام دراسات الشرق الأوسط وهيئات التدريس بها مصدر قلق معلن في الأوساط الأكاديمية. تتراوح الهجمات على الأكاديميين بين المضايقات، وتقويض إجراءات التعاقد معهم، سواء التعاقدات المؤقتة أو الثابتة، والتهديدات بالقتل، وإثارة القلاقل بقاعات الدراسة، والرقابة، وإلغاء الأحاديث أو التراجع عن الدعوات لها، إلى منع الأكاديميين خارج الولايات المتحدة من الحصول على تأشيرات دخول إلى البلاد. تأتي كثير من تلك الإجراءات والمضايقات من خارج الجامعات، تحفزها حملات مكارثية تقوم بها مجموعات المصالح والموالات والنشطاء المتطرفون. من بين أكثر هؤلاء شراسة مشروع دايفيد، ومرصد الأحرام الجامعية التابع لمندى الشرق الأوسط، وفرونتييدج مجازين، ورابطة بروين للخريجين، وجمعية «قف معنا Stand With Us» وتحالف إسرائيل بالأحرام الجامعية، وهالمفكرون من أجل السلام في الشرق الأوسط. تتضمن تكتيكات تلك التنظيمات التي لا تنتمي للجامعات إطلاق حملات كلامية ضد من تستهدفهم وذلك من خلال نشر مقتران لمقالات ملتهبة على شبكة من المواقع الإلكترونية. وفي النهاية تجد تلك المقالات طريقها إلى إعلام التيار السائد. يقوم هؤلاء «الأرزية بالطعن في الصدقية الأكاديمية لأهدافهم، ويستخدمون لغة ملتهبة تحريضية، ويجترئون مقولاتهم من خارج سياقها

أو يعمدون إلى اقتباسها بأسلوب خاطئ، أو يفبركون الأدلة والقرائن. وبناء على تلك المتون من المقالات والقوائم الاتهامية مثل «الحقراء الثلاثين» أو «المائة أستاذ الأشد خطورة» يقوم مهندسو تلك الحملات بترويع كل جامعة على حدة، أو استمالتها من أجل اتخاذ إجراءات تأديبية ضد من يستهدفونهم. يقومون بالضغط على الخريجين والمناحين لاستخدام نفوذهم للتدخل في العمليات الأكاديمية للجامعات مثل إجراءات التعاقدات، أو منح عقود دائمة، أو يقومون بتهديد تلك المؤسسات بالمقاطعة أو باتخاذ إجراءات قانونية إذا لم تلغ الدعوات أو التعاقدات غير المرغوب فيها.

ثمة تعليقات كثيرة على حالات المشاهير من الأساتذة مثل الإجراءات العقابية والتأديبية ضد العريان، و وارد تشرشل وجوزيف مسعد؛ وإلغاء تأشيرة رمضان؛ والاحتجاجات ضد تعاقد جامعة كولومبيا مع الخالدي؛ والعمل على إلغاء تعاقد جامعة ولاية واين مع وديع سعيد، وجامعة بيل مع جوان كول؛ والحملات ضد تعاقد جامعة دويول مع نورمان فينكستين وجامعة برنارد مع نادية أبوالحاج. تشمل الهجمات الشاملة ضد الأكاديميين الناقدين لإسرائيل حميد دباشي وجيل أفيجار بجامعة كولومبيا، وجون إسبوزيتو بجامعة جورج تاون، وساري مقدسي وساندرا هايل وجبريل بيتربرج بجامعة يوسى إل إيه، وأمينة بقرلى مكلواد بجامعة دويول، وعلى مزروعى بجامعة صانى بينجامتون، وشهيد على بجامعة نورث إيسترن، وسنهال شينجاشي ببركلي، ومارك لفاين بيوسى إرفين، وجوان كول بجامعة ميشيغان. أما الهجمات الشرسة الأخرى على أعضاء هيئة التدريس الأقل شهرة فهي أكثر من أن تحصى و نكتفى هنا بالحملات ضد كفين بارت بجامعة ويسكونسين وحاتم بازيان بجامعة كاليفورنيا بركلي، وناتانا دولونج - باس بجامعة براندين، ودوجلاس جايلز بجامعة رورزفيلت.

تقوم جماعات المحافظين الجدد والصهاينة ونشطاؤها، وإلى جانب حملات التشهير المباشرة، بممارسة الضغوط على الجامعات من أجل مقاطعة الأكاديميين والفنانين والنشطاء والسياسيين الذين ينقدون السياسات الإسرائيلية علناً. لم توجه الدعوة

إلى دزموند توتو وحنان عشراوي للتحديث بجامعة سان توماس وجامعة كلورادو على التوالي كما لم يُدع جون ميرشايمر وستيفن وولت كاتباً المقال الشهير الذي يهاجم لويى إسرائيل إلى مجلس شيكاغو للشئون الكوكبية. وبالمثل، تم إلغاء الأحاديث التي كان من المفترض أن يلقيها طوني جودت، أستاذ الدراسات الأوروبية بجامعة نيويورك، إلغاؤها بالفنصلية البولندية بنيويورك سيتي، وكلية مانهاتن وذلك لمعارضة «عصبة مناهضة التشهير ADL الصهيونية، واللجنة اليهودية الأمريكية. كان جودت قد أدى الخدمة العسكرية بالجيش الإسرائيلي وأصبح منذ آنذاك ناقداً مُفوهاً لدولة إسرائيل، ودعا في مقال جسر له بدورية نيويورك ريفيو أوف بوكس إلى إقامة دولة تضم الفلسطينيين واليهود معا.

لا يجوز أن يغرى المرء بإلقاء مسئولية حملة «اصطياد الساحرات» الراهنة والمحاكمات الصورية الظالمة وحملات التشهير على المنظرين المتعصبين والنشطاء المتطرفين ومنظمات اللوبيات، ومجموعات الموالاة فقط، إذ إن وزارات العدل والخارجية والأمن الداخلي والتعليم ظلت تمارس أنشطة استباقية في إعاقه قدرة أساتذة دراسات الشرق الأوسط على التحديث والتدريس وإجراء الأبحاث. وكما بينته فإن أكثر الأكاديميين عرضة لإخضاعهم لتلك الإجراءات والضغوط هم ذوى الأصول العربية و/أو الإسلامية، ومن هم من مواطنى الدول الأجنبية. ومثلما حدث في حالة طارق رمضان عملت وزارة الخارجية على تعقيد الزيارات الأكاديمية أو تعيين عدد من المفكرين المسلمين أو منعها.

حينما سافر محمد رمضان حسن سلامة أستاذ اللغة العربية بجامعة سان فرانسيسكو إلى تروننتو من أجل تجديد أول تأشيرة دخول له إلى الولايات المتحدة وإطالة مدتها رفضت السلطات طلبه وحُظر عليه دخول الولايات المتحدة مرة أخرى، ثم، بعد ثلاثة أشهر من الاحتجاجات سُمح له بالدخول. وفيما أن العنصرية كانت أساس محنة سلامة، فقد تم منع أكاديميين عرب ومسلمين آخرين من الدخول ومن بينهم آدم حبيب الأكاديمي جنوب الإفريقي والدكتور رياض لطفة. كان حبيب في

طريقه لزيارة المعهد القومي للصحة، ومراكز التحكم فى الأمراض والبنك الدولي. ولأنه كان معارضا مغوها للحرب على العراق فقد اتهم بأن له روابط مع الإرهابيين وتم احتجازه لدى دخوله نيويورك ثم ترحيله. وبالمثل، فقد تم رفض منح الدكتور لطفة، وهو متخصص فى الأوبئة ويحظى بمكانة رفيعة فى الأوساط الطبية، تأشيرة دخول للولايات المتحدة بعد أن نشر مقالا أكد فيه أن ما يربو على ٦٥٠٠٠٠٠ عراقى قد قتلوا منذ «تحرير» الولايات المتحدة للعراق.

تظهر الرابطة بين مجموعات مناصرة الصهيونية، والإعلام وإدارات الجامعات والحكومة فى أقصى تجلياتها فى حالتى مسعد والعريان.

مسعد تلميذ سابق لإدوارد سعيد ومازال ناقدًا للولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية لكنه هدف سهل. وُضعت محاضراته بجامعة كولومبيا تحت المراقبة من خلال «مشروع دايفيد» وهو تنظيم صهيونى يمينى مكرس لقمع أى حديث أو أعمال أكاديمية تنقد إسرائيل. فبرك ذاك التنظيم شهادات دامغة على أن مسعد معاد للسامية وإسرائيل يزيف الحقائق التاريخية ويلقن طلبته الأفكار المناهضة لإسرائيل، وفيما بدأت كولومبيا تحقيقا لقى دعاية واسعة، كان مسعد وزملاء له بالقسم يتلقون عشرات الآلاف من الإيميلات البذيئة، والخطابات المروعة، والتهديدات الشفاهية. الأدهى من ذلك والأكثر إثارة للقلق أنه تعرض للتحرشات والمضايقات من قبل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بكومبيا وكان من بينهم أستاذ كلية الطب قال لمسعد «ارحل عن أمريكا واذهب إلى الجحيم، إنك مدعاة، للعار، وكذاب عربى نمطي..». ومما فاقم الحملة ضده قيام بعض المتطرفين الصهاينة بسرقة بطاقة هويته واستخدامها وأرسلوا باسمه تهديدات إرهابية إلى البيت الأبيض والكونجرس. وفى تلك الأثناء، طالب أنطونى وينر عضو الكونجرس بفصل مسعد بفظاظة ودونما إبداء أسباب فيما هدد. مجلس نيويورك سيسى بالقيام بتحقيقاته الخاصة مع البروفسور والقسم الذى يعمل به، توضح الحملة ضد مسعد والعريان تلاقى مصالح جماعات

مناصرة إسرائيل وتابعيها المتعصبين، ومسئولى الحكومة، وإعلام التيار السائد بدءاً من النيويورك تايمز وإلى فيلديج فويس، ناهيك عن التنسيق بين جهودها.

### كُتَيْبَات القمع والترويع:

ليس من قبيل نظرية المؤامرة القول بوجود جهود متسقة لقمع الآراء الناقدة لإسرائيل وسياسات أمريكا شرق الأوسطية، الأخرى أن هذا القول يوضح أنه ثمة رغبة مشتركة لدى المسؤولين الحكوميين والهيئات والإعلام، وجماعات النشطاء لقمع المعارضة وذلك من أجل الدفع بأجندتهم الخاصة. توضح البرامج والمشروعات والاستشارات والمخططات الصريحة للمجموعات المناصرة لإسرائيل كيف تتناسج السياسات الجامعية مع نظيراتها التى تتبناها مجموعات المصالح والهيئات الحكومية. تقوم تلك التنظيمات الصهيونية، والتى ليست يهودية بشكل حصري، بنشر الطلبة ليعملوا جنود مشاة فى حملاتها للرقابة والتحكم، وتمول أنشطة الطلبة وتقدم لهم منحا لحضور ورش عمل فى واشنطن وإسرائيل. الأنكى من ذلك أنها تقوم بتوزيع كتيبات وكتب إرشادية تمدهم بالتعليمات عن كيفية ترويع «الأجندة المناصرة لإسرائيل» ورصد الأنشطة والأحداث المعادية لإسرائيل بالأحرام الجامعية.

قيل الكثير عن حملات دايفيد هورويتز الفاشية الصريحة ضد أعضاء هيئة التدريس والطلبة والمنظمات العربية والإسلامية، لكن دوره لا يخرج عن نطاق تيسير تلك الأنشطة وتحفيزها ليلتقطها بعد ذلك الصهاينة الملتزمون والتنظيمات اليمينية مثل منظمة «يونج أمريكا فاونديشن» النازية. تدير التنظيمات من أمثال إيباك برامج تدريب بالأحرام الجامعية، وورش عمل ومعسكرات تدريب صيفية تعلن عنها بالقول «بإمكانك التأثير فى مستقبل إسرائيل وتعزيز مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط من داخل جامعتك». تبعث تلك المعسكرات وورش العمل بالطلبة إلى إسرائيل فى «بعثات مدتها عشرة أيام» وتقوم بإقامة شبكات بين الطلبة وأعضاء الكونجرس وذلك لمساعدتهم على «تحديد مجالات الجدل ونوعيته» و«التأثير فى مناخ الرأى بالجامعات».

ليست العلاقات بين مجموعات الطلبة، ومجموعات مناصرة إسرائيل والتنظيمات الصهيونية، والمراكز، ومراكز الأبحاث، ليست سرا، تقوم مراكز الأبحاث بزراعة مجندين للدفع علناً بأجندات مؤازرة إسرائيل داخل الحكومة الفدرالية وفي الأحرار الجامعية، ويشجع هؤلاء المجندون على رصد أنشطة الأساتذة والطلبة الذين يعتقدون أنهم معادون لإسرائيل ناهيك عن ترويعهم. يتضح التنسيق بين تلك التنظيمات والمعاهد ومجموعات الطلبة بمجرد إلقاء نظرة عابرة على مواقعها الإلكترونية حيث نعلم «مثلاً» أن «تحالف إسرائيل بالجامعات Israel on Campus Coalition» يتكون من منظمات قوية تشمل هيلل، والمنظمة الصهيونية بأمريكا ZOA وإيباك وعصبة معاداة التشهير ADL وتموله التدفقات المالية من مركز تشارلس أند لين تشوسترمان. يجتذب ذلك التحالف، المنظمات اليمينية المتطرفة مثل أمريكي إسرائيلى كووپتراتف إنتربرايز وهاماجشاميم ومعها تنظيمات ليبرالية مثل حركة السلام الآن. يعلن هذا التحالف، متباهياً، عن علاقته بدولة إسرائيل وسفارتها وتنسيق أنشطته معها. من بين أنشطة الترويع التي يمارسها التحالف في الجامعات نشر كتيبات تحمل تهديدات لا تكاد تخفى مثل «تحديد دور هيئة التدريس في دعم إسرائيل بالجامعات» ويزعم أنه يثير «قضايا مقلقة تتعلق بدولة إسرائيل، وهيمنة أعضاء هيئة التدريس المعادين لإسرائيل، وندرة الأساتذة المناصرين لإسرائيل، وما ينجم عن هذا من أثر على ما يتعلمه الطلبة عن إسرائيل، والمناخ الذي يسود الحرم الجامعي». يطرح الكتيب «مقترحات ملموسة لكيفية دعم أعضاء هيئة التدريس للطلبة المناصرين لإسرائيل، ومقترحات بمبادرات استباقية تهدف إلى تعزيز الدراسات والأبحاث المناصرة لإسرائيل بالجامعة».

ينصح هذا الكتيب الإرشادي مجموعات الطلبة، وأفراد هيئة التدريس المتعاطفين، والمواطنين المهتمين بالتحكم في عمليات التعاقد مع الأساتذة بحيث يرفضون التعاقد مع «الأساتذة المعادين». يقدم الكتيب إرشادات لإدارة الجدل الصهيوني/ الفلسطيني ودعم العناصر الموالية لإسرائيل وحلفائها في الجامعات والإعلام والدوائر الانتخابية بحيث يتم إنجاز ذلك من خلال تنمية صلات مع إدارات الجامعات، وممارسة الضغوط

على الممثلين المنتخبين من أجل «إصلاح» «قانون التعليم العالي» مع الإصرار على تمثيل «المنظور الإسرائيلي» في جميع مناهج دراسات الشرق الأوسط، وإغراق الجامعات بالمناسبات الثقافية الإسرائيلية، ودعوة أعداد كبيرة من الأساتذة الإسرائيليين الزائرين. يتم توجيه الطلبة والخريجين الصهاينة والمناحيين إلى «تقوية» العلاقة بين جامعات الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال إرسال بعثات من الطلاب والإداريين وأعضاء هيئة التدريس إليها، وزيادة برامج الدراسة بالخارج، وتشجيع الأبحاث والمشاريع المشتركة مع الجامعات والبيزنسات الإسرائيلية. وفي إطار رؤية الكتيب طويلة المدى، يوحى بتجميع قاعدة بيانات للمناحيين المحتملين، ومصادر التمويل من أجل إيجاد مناصب أساتذة كرسى للدراسات الإسرائيلية والتحكم بها. أيضاً، ستوفر قاعدة البيانات تلك المعلومات عن مصادر للتمويلات، ورعاية شباب الطلبة الصهاينة من أجل خلق مستودع «للتعاقدات الأكاديمية الجذابة»، وفي نفس الوقت إيجاد التمويلات «لتدريب الأكاديميين الحاليين المتخصصين في مجالات أخرى والذين يمكن أن يتعلموا قدرًا كافيًا عن شؤون الشرق الأوسط يسمح لهم بطرح مناهج تعليمية في هذا المجال في الأقسام التي يعملون بها».

تعطى مثل هذه الكتيبات الموجودة في متناول الجميع التعليمات للطلبة عن كيفية استهداف الأساتذة الناقدين لإسرائيل والربط بين توجهاتهم التقدمية والإسلام المتطرف. مثلاً، تؤكد الإصدارات من أمثال الكتيب الاستعراضى الذى ألفه جون تيرنى بعنوان «سياسات السلام: ما يكمن خلف الحركة المناهضة للحرب» تؤكد رأى إن شوكر التى تذهب إلى أن أساتذة دراسات الشرق الأوسط أهداف للمكاثرة الجديدة. يقول تيرنى فى كتيبه إن «السلام فكرة يستخدمها منظمو الحركة استخداماً تكتيكياً حيث يستعملونها رافعة سياسية فى مواجهة صناعات السياسة الأمريكيتين، علاوة على كونها رد فعل أيديولوجياً على إخفاقات المجتمع الأمريكى...».

يضيف قائلاً إن أهداف حركة السلام «الشيوعية الجديدة» تتضمن «النضال» ضد «القمع» و«الإمبريالية» وكل هذه «مفردات كودية فى معجم الاشتراكية الثورية».

أيضا يحذر جارى توين وأريه وينبرج فى كتيب «صورة جانبية لأستاذ جامعى أمريكى: السلوك والمعتقدات السياسية» [الجزء الأول] من أن «أعضاء هيئات التدريس ينفذون، من منطلقات أيديولوجية. أمريكا وعالم البيزنس، ويعتقدون عددا من الأفكار المنحرفة الضالة من بينها نقد كثير من السياسات الأمريكية الداخلية والخارجية؛ ولديهم نزوع لتحميل أمريكا المسئولية عن جميع مشاكل العالم ويميلون بقوة لدعم المنظمات الدولية من أمثال هيئة الأمم المتحدة ، ويعارضون بشدة أحادية أمريكا، وينقدون البيزنسات الكبيرة، ويرتابون فى قدرة الرأسمالية على المساعدة فى التعاطى مع مشكلة الفقر فى البلدان النامية». يطلق المؤلفان صيحة إنذار من أن هؤلاء الأساتذة الليبراليين نوى التوجهات الإنسانية هم فى حقيقة الأمر يساريون متطرفون متكرويون يشنون حربا أيديولوجية بالجامعات «إنهم مناهضون للحروب، معادون لإسرائيل، وللعولمة وللبيزنس، وتلك المواقف جزء لا يتجزأ من الخبرة فى الجامعات، يصورون العراق فيتنام الجديدة، وإسرائيل جنوب إفريقيا الجديدة، والبيزنسات هى الاستعمار العالمى الجديد، ثم يضيفان القول إنه حينما تصبح تلك «الأيديولوجيات السياسية هى المعيار» يتفاقم خطرهما وذلك لأن «الأساتذة الأقل تدينًا يحتمل لهم القول بأن سياسات الولايات المتحدة هى السبب الرئيسى لظهور التوجهات الإسلامية القتالية».

يؤكد كنت سترن أن سبب هذا التمثيل المضلل هو انتشار معاداة السامية التى يروج لها الأساتذة التقدميون والتنظيمات الطلابية المناصرة للفلسطينيين: سترن هو عضو باللجنة اليهودية الأمريكية AJC متخصص فى معاداة السامية والتطرف، يروى فى إصدار له بعنوان «التعصب الأعمى فى الأحرام الجامعية» قرائن حكاية عن أحداث معادية للسامية ويربط بين نقد إسرائيل وأحاديث الكراهية المعادية لليهود، ومرة أخرى، يتم إدماج تصوير وضع اليهود كضحايا فى الماضى، بالنقد المعادى للصهيونية ويُستَخدم لحرف الانتباه عن هذا النقد من خلال طرح أسئلة بلاغية من قبيل «إلى أى حد يمكنك أن تشعر أنك موضع ترحيب كطالب يهودى إذا كانت

صحيفة الكلية تزعم أن الصهيونية ضرب من العنصرية ونقارن إسرائيل اليوم بألمانيا النازية؟». يوضح سترن فى كتيب بعنوان «لم ترسب الأنشطة الجامعية المعادية لإسرائيل فى اختبار منهج التعصب الأعمى الاستهلالى» يوضح ما يزعم أنه عدم الدقة الدعائية والأكاذيب التى يُعمل على استدامتها فى قاعات الدراسة التى ترى معاداة السامية وتُنميتها. يقول «تجاهل الجماعات التقدمية المعادية لإسرائيل حقيقة أن مصطلح الفلسطينيين كان يُشير فى واقع الأمر إلى الوجود اليهودى فى فلسطين ما قبل ١٩٤٨ وليس الوجود العربى. يتصيد الأساتذة المنحازون لإسرائيل ويتهمونها بارتكاب البشاعات لكنهم لا يوجهون النقد للحكومات المسلمة. الأسوأ من هذا أنهم يدعمون التنظيمات الإرهابية التى تتسم بالفساد المطلق مثل تنظيم الجهاد الإسلامى وحماس وحزب الله». وبناء على هذا يصبح «المعادى للصهيونية» تعريفاً «معادياً للسامية»؛ ويصبح مصطلح «صهيونى» لفظاً «كودياً» لتسويغ التشهير بمجموعة ما، وكشف المواقف والأنشطة وتعريفها و«أداة للتعصب الأعمى».

يفتح تنفيذ اللغة («الصهيونية» مثلاً) وأدوات المقاومة (الكشف والتعريف أو المقاطعة) الباب أمام مجموعات على غرار «لجنة توخى الدقة فى كتابة التقارير عن الشرق الأوسط فى أمريكا Committee for Accuracy in Middle East Reporting in America». للدخول إلى المؤسسات الأكاديمية. ما كتبات سترن إلا كتيبات إرشادية تستجدى العون الخارجى من أجل «الدفاع» ضد مروجى الكراهية المعادين للسامية والأساتذة الإرهابيين. كانت CAMERA قد أنشئت لترويج الأكاذيب حول اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ وتبويره، وهى عبارة عن منظمة للرصد الإعلامى تصدر مجلة موجهة للطلبة اسمها كاميرا CAMERA داخل الجامعات. تقوم بإرشاد الطلبة لكيفية مجابهة الأدبيات والأنشطة والهجمات الدعائية الأخرى فى الأحرام الجامعية، تلك التى «تخلق مدركات مضللة عن إسرائيل». يقوم موقع CAMERA الإلكتروني بتوجيه الطلبة وتعليمهم كيفية «رصد» الأنشطة والأشخاص بجامعاتهم لاكتشاف «المقالات المشوهة وغير الدقيقة

عن إسرائيل، وتوثيق مشاكل الجامعات وذلك بجمع الأدبيات الشائنة أو المثيرة التي توزع بالأحرام الجامعية» وتتناقض مع «الرواية الإسرائيلية». تجند CAMERA الطلبة وأعضاء الجالية اليهودية كي يصبحوا «نشطاء» وتشجعهم على عقد تحالفات دائمة مع تنظيمات الطلبة المسيحية والجماعات السياسية من خارج الجامعات. ومثل كتيبات سترن، يوجه كتيبها الإرشادي الطلبة ويحثهم على «مواجهة الإجراءات المعادية لإسرائيل» بالأحرام الجامعية من خلال اجتذاب الإدارة والحكومة للعمل لحساب إسرائيل، يذكر الكتيب أن «الوسيلة الأبسط والأكثر فعالية للتعاطي مع البيئة المعادية [لإسرائيل] فى كُتَيْبِكَ هى التقدم بشكوى لمسئولى إدارة الكلية والبحث عن حلول معهم». تشمل تلك الاستراتيجيات تكوين شبكات مع مسئولى الجامعة، وشرطة الحرم الجامعي، والصحف الجامعية ومع مجموعات أخرى يهودية وغير يهودية، وينبغى أن تتخذ المجموعات الطلابية إجراءات استباقية بتقديم الشكاوى إلى وزارة التعليم، ومكتب المدعى العام وأعضاء الكونجرس المحليين، ومسئولى الولايات. تضيف التعليمات القول بأنه «ينبغى دعوة متحدثين مناصرين لإسرائيل إلى الجامعة ووضع برامج لهم مرة واحدة على الأقل كل فصل دراسى وذلك لمجابهة الرسائل المعادية لإسرائيل». كتيب «المجابهة Fighting Back» منذر وذلك لقدرته على إثارة مناخ من الترويع وذلك بخلطه المتعمد بين أنشطة التضامن من القضية الفلسطينية والإجراءات والأفعال المعادية للسامية بحق مثل رسم الصليب المعقوف على خلفية ذات دلالة يهودية على الجدران.

### فكُّ السلطة السُّغلي:

يعتبر التشهير بالمجموعات والنشطاء والمفكرين المعادين للصهيونية بصفتهم معادين للسامية حيلة دعائية مؤثرة لغواية الحكومة الفدرالية كي تتدخل بالأحرام الجامعية لحساب الجماعات المناصرة لإسرائيل، وهذا تكتيك صريح للكتيبات المذكورة أعلاه. يتضمن الكتيب الإرشادي لعصبة مجابهة التشهير الصهيونية المعنون «المجابهة: كتاب إرشادى للرد على التظاهرات المعادية لإسرائيل بأحرام الكليات والجامعات»، نصائح عن كيفية هندسة «مناظرات» إسرائيلية/ فلسطينية ثم حفز سلطات الولايات المتحدة على تعقب الأساتذة والمجموعات الطلابية المناصرين للفلسطينيين ومعاقتهم»

تكنم خطورة الكتيب في قدرته على التحدث دونما ذكر أسماء أو اقتراح إجراءات محددة. مثلا، فعلى حين أن التعديل الدستوري الأول يحمي الأحاديث غير المستساغة في المؤسسات العامة فإنه أيضا يبين أن «الحديث ذا الطبيعة الإجرامية - مثل الذى يحفز التحرشات أو يوجه إنذارات أو يبعث على الترويع - ليس موضع حماية من التعديل الأول». والدرس واضح هنا: إذا حُكِمَ على الحديث المعادى لإسرائيل بأنه مفعم بالكراهية والبغضاء، أو مؤجج للمشاعر المعادية فإن الدستور لا يوفر له الحماية». يطمئن الكتيب القراء إلى أن «للجامعات الخاصة طرقا جانبية متوفرة يمكن من خلالها إخضاع الحديث للتنظيم والرقابة، بل وحظره بأكثر من الجامعات العامة». بأسلوب مضمّر، يرشد الكتيب القراء إلى كيفية استيعاب الأساليب التى بها يمكن إلغاء دعوات الزائرين للتحدث بالجامعات، وكيفية استخدام «قوانين الطلبة» بالجامعة رافعة للتحكم فى الاحتجاجات والمظاهرات أو استهدافها. وبالمثل، يتم تشجيع الطلبة على التواصل مع وسائل الإعلام المحلية والقومية وإبراز الإعلانات «المعادية للإرهاب» فى الصحف وتنظيم تظاهرات «تطالب بوضع حد للإرهاب».

بيد أن الغاية القصوى هى أكثر من مجرد التشهير وسوء السمعة، إذ إنها وكما تهدف «المنظمة الصهيونية لمركز أمريكا للقانون والعدالة» هى دفع الحكومة الفدرالية لمقاضاة من يتحدثون ضد إسرائيل داخل الجامعات، وقد حققت تلك التنظيمات نجاحا خاصا بإقناع «مفوضية الولايات المتحدة للحقوق المدنية» بإجراء التحقيقات حول الأحاديث المعادية لإسرائيل داخل الجامعات. فى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥، دعت المفوضية الحكومية «هيئة من الخبراء» للاجتماع للإدلاء بشهادتهم حول الأنشطة المعادية للسامية داخل الجامعات، وبخاصة السلوكيات التمييزية بين الأنشطة حول الشرق الأوسط. تشكلت «هيئة الخبراء» من جارى توبين (رئيس معهد الأبحاث اليهودية والمجتمعية) وسوزان تاتشمان (مديرة المنظمة الصهيونية لمركز أمريكا للقانون والعدالة ZOA) وسارا سترن (مديرة المركز الأمريكى اليهودى AJC للشئون الحكومية والعامة). تروج تلك المنظمات لنفسها بصفتها «مجموعات مناصرة إسرائيل» وهى متحالفة مع العناصر اليمينية الأكثر تطرفا على الساحة السياسية الإسرائيلية، وتكرس نفسها، أولا وقبل كل شىء للحفاظ على «أمن إسرائيل وسلامتها». تطالب المجموعات من

أمثال ZOA بضم الضفة الغربية [يهودا والسامرة] إلى إسرائيل وترفض مسمى «الضفة الغربية»، بل إنها حتى تعارض «خارطة الطريق» التي اقترحها جورج بوش، وقامت برفع قضايا ضد وزارة الخارجية لأنها رفضت كتابة «أورشليم إسرائيل» على جوازات سفر مواطني الولايات المتحدة الذين ولدوا بالقدس التي تعتبر عاصمة فلسطين الأبدية وجزءاً لا يتجزأ منها. شهد أعضاء تلك الهيئة بأن معاداة السامية متفشية في الأحرار الجامعية وخطوا بين وقائع معاداة السامية الحقيقية وبين الأنشطة الطلابية المؤيدة لحقوق الفلسطينيين، وبين ما يزعمون أنه تحيز الأساتذة في قاعات المحاضرات الذي يحول دون طرح مقاربة «متوازنة» لقضايا الشرق الأوسط.

**شرطة الجامعات والإف بس أي بالأحرار الجامعية:**

في مارس ٢٠٠٦ قام محمد رضا طاهري - آزا، وهو طالب إيراني أمريكي بقسم الدراسات العليا بجامعة نورث كارولينا/ تشابل هيل، بقيادة سيارته رباعية الدفع إلى مكان مزدهم بالجامعة وكان هدفه المعلن قتل عدد من الأمريكيين جراء سياسات حكومتهم في العالم الإسلامي. وبمجرد أن أذاع اتحاد الطلبة المسلمين بالجامعة هذا الفعل المستنكر، ارتفعت الصيحات المعادية للإسلام والتي أُلححت إلى التواطؤ بين المتهم وبين الاتحاد. ظل الاتحاد مستهدفاً في أمريكا الشمالية منذ فترة، وكان فرعه بجامعة نورث كارولينا قد أخذ موقفاً واضحاً من عدة قضايا خلافية بدءاً من الرسوم الكارتونية الدافارية وحتى تضمين كتاب مايكل سل عن الإسلام ضمن الكتب المقررة على الطلبة المستجدين.

يوجز أحد دعاة الإسلاموفوبيا تلك الحملة الكلامية على المجموعة الطلابية [اتحاد الطلبة المسلمين] بقوله «سواء دعم الاتحاد التنظيمات الإرهابية مثل حماس، أو لعب دوراً بارزاً في الاحتجاجات المناهضة للحروب، أو شجع عدم التقارب مع إسرائيل، أو دافع عن قتلة رجال الشرطة المدانين من أمثال الإمام جميل الأمين (إيتش. راب براون سابقاً)، فإن اتحاد الطلبة المسلمين يدعم جماعات معادية لأمريكا وينشر تعاليم إسلامية أصولية تبدو غير مناسبة للحياة الأكاديمية».

شنت مفوضية الولايات المتحدة لحقوق المدنية (USCCR) عدة حملات للتحقيق فيما يجري بالأحرار الجامعية مستهدفة اتحاد الطلبة المسلمين والجماعات الطلابية

المناصرة لحقوق الفلسطينيين. الاتهامات الموجهة هي أن «الجهاديين» قد اخترقوا الجامعات الطلابية ومضوا يرسخون «فلسفة الاستشهاد» في «الداخل الأمريكي» ويلقنونها للشباب. تتلاقى التنظيمات المناصرة لإسرائيل السابق ذكرها، وقانونا باتريوت، والسياسيون الانتهازيون، وإعلام الإثارة لتشكّل «كتائب» القرن الحادي والعشرين، التي تجرّم بوجود «رابطة» بين الطلبة والأساتذة الأجانب منهم والمواطنون وبين الأنشطة الإرهابية وتلك ذات الصلة بالإرهاب بالولايات المتحدة، هذا على الرغم من جميع الأدلة على عكس ذلك. والطلبة أهداف سهلة معرضة للأخطار وذلك لافتقادهم الموارد والمعونة المهنية لدى تلقّيهم الضربات. وقعت أحداث «اصطياد الساحرات» الأكثر بشاعة بجامعة كارولينا الشمالية، وجامعة كاليفورنيا سانتا كروز، وجامعة جنوب فلوريدا، وجامعة كاليفورنيا/ إرفين. بناءً على تقرير مفوضية الولايات المتحدة للحقوق المدنية قام مكتب الحقوق المدنية التابع لوزارة التعليم بالتحقيق مع طلبة جامعة كاليفورنيا/ إرفين، لأنهم ارتدوا تى شيرتات عليها شعارات التضامن مع الفلسطينيين وأركان الإسلام الخمسة أثناء أسبوع مخصص للاحتجاجات والندوات عن القضية الفلسطينية، حيث اتهم الطلبة بأنهم أفاضوا في «أحاديث الكراهية» ضد «اليهود الصهاينة».

اعترف الإف بي أى بأنه، أثناء تلك المناسبة، قام برصد أنشطة اتحاد الطلبة المسلمين ومضايقة أعضائه والتحرش بهم. في نهاية الأسبوع ذلك، قاد ياسر أحمد سيارة نصف نقل داخل الجامعة للمساعدة في تفكيك ماكيت لجدار الفصل العنصرى أقامه اتحاد الطلبة المسلمين. تبع عميل للإف بي أى بعربته مركبة أحمد، الذي قام بمغادرة الشاحنة بعد أن رأى أن سيارة الإف بي أى تتبعه وحاول النظر من خلال زجاجها الغامق. أنزل العميل زجاج السيارة معلنا أنه عميل فدرالي، ثم قام على مرأى من شرطة الجامعة والطلبة بدفع أحمد خلفا بالسيارة ثم قادها مسرعا واختفي. وفيما قامت مفوضية الحقوق المدنية بالتحقيق في الاتهامات بمعاداة السامية، فإنها لم تحقق في ترويع الإف بي أى لأحمد. لم يجد تقرير المفوضية أية دلائل أو قرائن على معاداة السامية بجامعة كاليفورنيا/ إرفين، لكن «قوة المهات» الخاصة بمعاداة السامية بالجامعة ذكرت في تقاريرها أن «أحاديث الكراهية» ضد الطلبة اليهود لا

تهداً. تمثل «قوة المهمات» نفسها زيفاً بصفتها مستقلة ومرتبطة بجامعة كاليفورنيا/إرفين، على حين أنها تابعة لمكتب هيل فاوندیشن بكاليفورنيا. أدان تقريرها، في مجمله، الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإدارة بمعادة السامية في تكرار لموقف مفوضية الولايات المتحدة للحقوق المدنية بأن حرية شجب الصهيونية ما هي إلا «ستار» لأحاديث الكراهية.

الحفاظ على التهديد بتدخل الحكومة في المؤسسات الأكاديمية هو إجراء استراتيجي. في كاليفورنيا، كان هدف «مشروع قانون الحقوق الأكاديمية» (SB5) هو وضع التنظيمات لأنشطة الأساتذة، «وحماية الطلبة» ضد تلقينهم مبادئ وتعاليم معينة وتوفير الوسائل التي يعبر بها الطلبة عن «شكاواهم». هُزم مشروع القانون بأغلبية ضئيلة، لكنه وبمساعدة مركز المعلومات لمكافحة الإرهاب التابع للمدعى العام بكاليفورنيا عمل على ترسيخ مناخ من الرقابة الحكومية والتشريعية. قام الإف بي آى واستخبارات الجيش بالتحقيق مع الطلبة والأساتذة والنشطاء والمهنيين (المحاميين مثلاً) الذين يشاركون في مؤتمرات إسلامية أو مناهضة للحرب. قامت الجماعات المناصرة لإسرائيل بجامعات ميشيجان، وروترز، وولاية أوهايو، وجورج تاون وديوك، بالاحتجاج، بل ورفع قضايا في محاكم الولايات المتحدة لمنع عقد المؤتمر الطلابي القومي لحركة التضامن مع الفلسطينيين. أجبر الطلبة المنظمون للمؤتمر الخامس لحق «العودة» على عقد المؤتمر خارج حرم جامعة كاليفورنيا ريفرسايد وذلك لأن إدارة الجامعة أعاقته عَقْدُه داخل الجامعة. تباغت المنظمات من أمثال «قف معنا Stand With Us» و«حركة التضامن مع إسرائيل» و«فرننت بيدج Front Page» بأن تلك الخطوة عملت على تهيمش «حركة التضامن مع الفلسطينيين».

وعلى خلفية هذا المناخ، أصبحت الجامعات نفسها أكثر نشاطاً في اتخاذ الخطوات الاستباقية لقمع المعارضة وحركات الناشطين وبخاصة من جانب الطلبة المناهضين للحروب والمناصرين للفلسطينيين. حينما قامت مجموعة صغيرة من الطلبة المناهضين للحروب بجامعة جورج تاون بتعليق مُلصق يسخر من عنصرية «أسبوع إيقاظ الوعي بالفاشية الإسلامية» الذي ينظمه هورويتز، قامت الشرطة الجامعية بإلقاء القبض على أحد أعضائها وضربه، كما جرى التحقيق مع سبعة آخرين، فيما سارعت الوسائط

الإعلامية القومية بتجريمهم بصفقتهم مشيرين للشغب بدون أن يمثلوا للمحاكمة. حدثت أيضاً مدهامات مماثلة من قبل شرطة الجامعة على الأنشطة والأحداث المناهضة للحرب بجامعة كلمسون، وپایس، وهامپتون، وسنترال فلوريدا. ارتكبت الشرطة الجامعية فعلاً أكثر بشاعة بجامعة ميشيغان حيث قامت «الحركة الأمريكية من أجل إسرائيل» بدعوة رايموند تانتر، مستشار الأمن القومي في عهد ريجان، للتحدث عن ردود الأفعال على برنامج إيران النووي. تحدث تانتر مطالباً بتغيير النظام الإيراني من خلال تسليح الجماعات المناوئة له وتدريبها بالداخل الإيراني من أجل العمل على إنكفاء حرب أهلية. حينما جهر المحتجون بمعارضتهم، تعاملت شرطة الجامعة بقسوة مع امرأة إيرانية ضئيلة الحجم. وضعت طوقاً خانقاً حول رقبة أحد المتظاهرين مما أدى إلى فقدانه الوعي وتدفق الدماء من أنفه. وفيما بعد، أُلقت الشرطة القبض على أحد الأطباء، وعلى كاثرين بابايان أستاذة التاريخ والثقافة الإيرانية بجامعة ميشيغان لاحتجاجهما على إجراءات الشرطة، ثم قام تانتر، وكان أيضاً أستاذاً سابقاً بجامعة ميشيغان، بالاتصال بمجلس أمناء الجامعة للاحتجاج على دور بابايان في المظاهرة. علاوة على ذلك، قامت صحيفة الجامعة «أن آر بور نيوز» المعروفة بانحيازها لإسرائيل، وديان براون، المتحدثثة رفيعة المستوى باسم الجامعة، بتزييف التقارير عن الحادث، وإدانة البروفسور بابايان، دونما إجراء تحقيقات.

### الخلاصة:

مؤخراً تميزت أعمال القمع في الأوساط الأكاديمية بالدرجة التي تمارس بها جميع أجهزة الدولة في الولايات المتحدة تلك الحملة المستدامة وبحدتها: تشارك في تلك الحملة الأجهزة الحكومية، والحزبان الحاكمان، والإعلام، والإدارات الجامعية، ومجموعات مناصرة إسرائيل ومصادر التمويلات، وغيرها وغيرها. مكن تأثير أحداث ٩/١١ القوى النخب الحاكمة من الذهاب بعيداً بالأحداث الأرويلية المهمة المشوشة التي تساوى بين «الحرية» و«التوازن» وبين قمع التحليل الناقد، والفكر البديل، والسياسات المعارضة. لكن تلك الحملة لا تعمل من خلال التركيز على الهجوم على جميع الأكاديميين الناقدين في مجال دراسة الشرق الأوسط، أو على كل مفكر عربي، حيث إنها إن فعلت ذلك فإنها، كحملة إرهابية وقحة، لن تتسق مع الصورة الذاتية

للأمريكيين كمجتمع ليبرالى تلك الصورة التى يتدثرون بها وتعمل على رضاهم عن أنفسهم. الأخرى أن الجهود الموحدة المتسقة لجماعات المصالح الخاصة، والإعلام، الدولة، نجحت فى ترسيخ مناخ من الخوف يسوده التهديد بالقصاص. أصبح خطر فقدان الأشخاص لوظائفهم، أو تصويرهم كمنبوذين، أو معادين للسامية، أو «إرهابيين» أو حتى خطر احتجازهم، كلها دوافع لممارسة الرقابة الذاتية فى الأوساط الأكاديمية، وبين الجاليات العربية والمسلمين الأمريكيين، حيث توظف مجرد إمكانية المقاضاة، أو التعرض للمضايقات والتحرشات، أو فقدان الوظائف والترحيل، توظف كعامل ردع للمعارضة العلنية.

من ثم، يؤدى استهداف أعضاء هيئة التدريس بجامعة كولومبيا، ويوسى إل إيه بواسطة كتاب الترويع مثل «دايفيد پروچيكت» و«كامباس ووتش»، ووظيفة حيوية ومكّمة. إحدى هاتين الجامعتين خاصة، نخبية وتقع فى منطقة الشاطئ الشرقى، فيما أن الأخرى جامعة عامة شعبية وتقع فى منطقة الشاطئ الغربى. من خلال استهداف هاتين الجامعتين المكملتين لبعضهما، يرسل هؤلاء العازمون على قمع أى أحاديث «معادية لإسرائيل» رسالة واضحة للجامعات فى جميع أنحاء البلد مفادها أن باستطاعتهم الوصول إلى جميع الجامعات النخبوية منها والعامة واستهدافها. نجح هذا الأسلوب فى ترويع عدد لا يحصى من الأكاديميين، وبخاصة هؤلاء الذين ليس لديهم عقود ثابتة مستدامة مع الجامعات، حيث يفتقدون الأمان الوظيفى، وكذلك الموارد اللازمة لمجابهة عزم التنظيمات المناصرة للصهاينة وتصميمها والتى تعمل دون كلل أو ملل. تباهى دانييل بايبس بفاعلية الحملة القومية لقمع الحديث، والأبحاث والأنشطة المعارضة، وقال إن «تدخل» المتهمين من خارج الجامعات فى عمليات توظيف العاملين والتعاقدات والقرارات التى تتخذ قد بدأ «مسيرة خلاص الجامعات». تعمل حالات المشاهير من أمثال سامى العريان ووارد تشرشل، ونورمان فنكستين نماذج لافتة لما يمكنه أن يحدث إذا جرؤ أعضاء هيئة التدريس والطلبة على قول «الحقيقة فى مواجهة قمع السلطة».